البنـــاء
السنة الثامنة / الأربعاء / 4 أيار 2016 / العدد 2069
Eighth year / Wednesday / 4 May 2016 / Issue No. 2069

الاتحاد العمالي يحتفل بعيد العمال في حضور سياسيين ونقابيين

غصن: لحماية اليد العاملة اللبنانية من المنافسة غير المشروعة ومعالجة أزمة النازحين من بوابة الأمم المتحدة

احتفل «الاتحاد العمالي العام» بعيد العمال في مركز الاتحاد، في حضور عضو الكتلة القومية النائب مروان فارس على رأس وفد من الحزب السوري القومي الاجتماعي، النائب زياد القادري ممثلاً الرئيس سعد الحريري، وزير العمل سجعان قزي، العميد فريد عواد ممثلاً وزير الدفاع سمير مقبل وقائد الجيش العماد جان قهوجي، جلال صعب ممثلاً النائب طلال أرسلان، موسى فغالي ممثلاً رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، وحشد من مكاتب العمال في الأحزاب اللبنانية ورؤساء نقابات واتحادات عمالية.

استهل الحفل بالنشيد الوطني ثم كلمة لغصن توجه فيها إلى «عمال وعاملات لبنان في مختلف مواقع عملهم، في المصانع والمعامل في الشركات والمحال والمؤسسات الخاصة والإدارات العامة وفي مختلف القطاعات الفكرية والتربوية والتعليمية بالتحية والتقدير لما بذلوه من تعب وجهد ونضال في الدفاع عن حقوقهم وصون كرامتهم وتحسين أجورهم وحماية فرص عملهم، في ظل أوضاع اقتصادية صعبة تحيطها العواصف على امتداد العالم العربي، ما ينعكس انكماش في الاقتصاد وضمور في فرص العمل وارتفاع في معدلات البطالة، فضلاً عن الأعداد المتزايدة للنازحين السوريين الذين قاربوا المليوني نازح، في غياب شبه مطلق لدور فاعل للمجتمع الدولي والوكالات التابعة للأمم المتحدة في إعالة وإيواء النازحين وتقديم العناية الصحية للمحتاجين منهم وتأمين المدارس لأبنائهم، فضلا عن توفير البنى التحتية اللازمة لاحتواء هذه الأعداد الوافرة من النازحين».

وقال: «إنّ لبنان الذي كنا نفاخر ونعتز أنه الوطن الفريد بين أترابه من المحيط إلى الخليج، لبنان الدولة الديموقراطية التي يرعاها نظام جمهوري برلماني ويحكمها الدستور، عاجزة اليوم أن يلتئم مجلسها النيابي لينتخب رئيس للجمهورية بعد مضي سنتين ويزيد. أما السلطة الإجرائية فحكومتها غارقة في فضائح الفساد فبين الفضيحة والأخرى فضيحة جديدة. من فضيحة النفايات إلى فضيحة الانترنت غير الشرعي وما بينهما من فضائح الفساد في الإدارات العامة واختلاس الأموال العامة إلى مافيات الدعارة والاتجار بالبشر ومافيات الأدوية المزورة ومحميات المولدات الخاصة ومتعهدي الأشغال العامة ومجاري المياه والطرقات المفخخة بالحفر ومقدمي خدمات الكهرباء».

وتابع: «أما المجلس النيابي، مصدر السلطات والتشريع وانتظام عمل السلطة الإجرائية عنده تقر القوانين وتصادق الموازنات العامة، تقطع الحساب وتطرح الثقة وتراقب الحكومة والذي بالكاد تجتمع هيئته العامة لتقر مشاريع واقتراحات القوانين، وهي بالنسبة للاتحاد العمالي العام كلها ملحة وضرورية. أوليس تشريع قانون شمول التغطية الصحية للمضمونين بعد بلوغ سن التقاعد ملح وضروري، كما سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام وكذلك التعديلات اللازمة لقانون الإيجارات لكي لا يضحى قانون يهجر المستأجرين ويرمون في الشارع».

وسأل غصن: «ألا يستأهل كل ذلك الضرورة والإلحاح كما قانون جديد للانتخابات النيابية؟ وقوانين الحماية المالية وغيرها من القوانين العالقة في الهيئة العامة بانتظار حلّ العقد والتفاهم والتحاصص؟ أوليس انتخاب رئيس للجمهورية وإعادة تكوين السلطة وانتظام عمل المؤسسات هو واجب دستوري يحقق الأمن السياسي والأمان الاجتماعي ويدير عجلة الاقتصاد ويحمي الوطن من الفتن الطائفية والمذهبية ويحصن الوحدة الوطنية ويعزز العيش المشترك؟».

وتطرق إلى موضوع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مؤكداً «أننا في الاتحاد العمالي العام قد صدقنا القول وأنجزنا الشق المتعلق بنظام التقاعد والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية للمضمونين بعد بلوغ سن التقاعد، ونحن جادين لإنجاز الشق الثاني بعد أن قدمنا كافة الملاحظات إلى لجنة الصحة والعمل النيابية، ويبقى على المجلس النيابي أن يفي العمال حقهم ويشرع هذا القانون. وسيبقى ملف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مفتوح لدى الاتحاد العمالي العام من أجل تطوير وتحديث وتبسيط معاملاته والتعجيل بإنجازها وربط الصندوق بالمستشفيات، والعمل على أن لا يبقى عامل مكتوماً عن الضمان يحرم من تقديماته الصحية والاستشفائية أو التعويضات العائلية والتعليمية وكذلك تعويض نهاية الخدمة».

وشدّد على أنه «لن تضيع المطالب وحقوق العمال في مستنقع السلطة طالما أن وراء الحق مطالب، ونحن في الاتحاد العمالي العام في موازاة أولويات الحكومة لنا أولوياتنا، فلا عودة عن مطلب تصحيح الأجور بعد أن ارتفعت نسب غلاء المعيشة ونهشت الرواتب ولم يبق للعمال ما يكفي لسد نفقات معيشتهم وأبسط حاجياتهم، دون حساب الأقساط الباهظة للمدارس ووسائل نقل التلامذة بالرغم من تراجع أسعار النفط إلى نصف ما كانت عليه في العام المنصرم وكذلك أسعار الكتب والقرطاسية، بالإضافة إلى الدواء والمستلزمات الطبية، والاستشفائية الذي كل يوم نسمع «تربيح الجميل» بانخفاض أسعار الأدوية التي لم يتخطى بعضها ال 20 في المئة وبقيت أكثرها على سعرها أو فقدت من الأسواق. كذلك أسعار النقل والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي يحكمها الاحتكار دون حسيب أو رقيب».

أما في مسألة النازحين السوريين، فرأى غصن أن من شأن الحكومة «أن تحمي اليد العاملة اللبنانية من المنافسة غير المشروعة وأن تعالج شأن النازحين من بوابة الأمم المتحدة ومبادئها وشرعة حقوق الإنسان وليس من جانب المغريات المادية الشحيحة التي تشترطها مؤتمرات المانحين وتسخير اليد العاملة واستغلالها بالأجر الرخيص. وكذلك بالنسبة إلى إعادة النظر بالسياسة الضريبية بما يخفف عن العمال والأجراء وذوي الدخل المحدود أعباء الضرائب غير المباشرة والرسوم الباهظة».

افتتح ورشة العمل الوطنية عن «نُظم إدارة الطاقة»

الحاج حسن: لاستخدام متوازن للموارد والترشيد والتخفيض النسبي للاستهلاك

خلال افتتاح في فندق راديسون بلو

افتتح وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن، قبل ظهر أمس، ورشة العمل الوطنية عن «نظم إدارة الطاقة» التي تنظمها مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (ليبنور) بالتعاون مع المنظمة الدولية للتقييس (ايزو)، في فندق راديسون بلو ـ عين المريسة، في حضور رئيس مجلس إدارة المؤسسة المهندس حبيب غزيري، المدير العام للمؤسسة المهندس لانا درغام، مدير عام معهد البحوث الصناعية الدكتور بسام الفرن، رئيس المركز اللبناني لحفظ الطاقة المهندس بيار خوري، مدير عام الاستثمار في وزارة الطاقة والمياه، رئيس نقابة الصناعات الغذائية أحمد حطيط، مدير مشروع ISO MENA STAR محمد شمص، الخبير لوران ارنو وخبراء لبنانيين ودوليين وممثلين عن عدد من الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة.

ولفت درغام إلى «أنّ هذا المشروع يتوج سلسلة نشاطات تقوم بها مؤسسة المقاييس والمواصفات وتمتد طوال هذا الأسبوع، حول موضوع إدارة الطاقة والمواصفات الدولية المرتبطة بها ولا سيما المواصفة الدولية ISO 50001 من ورش عمل ودورات تدريبية وزيارات ميدانية، في إطار مشروع ISO MENA STAR الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية SIDA».

وأشار غزيري إلى أنّ موضوع الطاقة وإدارتها وترشيد استهلاكها «يشكل محوراً أساسياً لعدد كبير من الأهداف الـ 17 المحدّدة، إن على مستوى المحافظة على البيئة أو استدامة الموارد الطبيعية، أو التغير المناخي، أو على المستوى الاقتصادي كونه يؤثر بشكل مباشر على الصناعة وكلفة الانتاج وتفعيل الاقتصاد».

وأوضح الخوري أنّ الشراكة بين مؤسسة ليبنور والمنظمة الدولية للتقييس تمثل «دليلاً إضافياً على الجهد المبذول من قبل ليبنور لتحصين وتحسين الجودة في قطاع الطاقة».

وأكد الفرن أنّ الدولة اللبنانية «التزمت بالاعتماد على الطاقة المتجددة بنسبة 12 في المئة مع حلول العام 2020».

وأعلن أنه «سيتم تجهيز منصة تدريب على تقنيات الخلايا الكهروضوئية بتمويل جزئي فرنسي وبالتنسيق مع المركز اللبناني لحفظ الطاقة يتضمن مولداً بقوة 5KWc وسيتم تدشينه أواخر هذا الصيف لتصبح قدرة الإنتاج من الطاقة الشمسية حوالي 90KWc».

وأكد الحاج حسن «أنّ استخدام الطاقة في العالم ولد ككل كمية كبيرة من الأوكسيدات والغازات الأخرى المتنوعة وخلق مشكلة بيئية حقيقية. وشهدنا معها ارتفاع حرارة الأرض وذوبان جبال جليد». وقال: «أما المؤتمرات التي تطرح هذا الملف فإنني أدعوها إلى مراجعة الدول الأكثر تسبباً بانبعاثات الكربون والغاز وأعني الدول الصناعية الكبرى وفي طليعتها الولايات المتحدة والصين ومن ثم دول الاتحاد الاوروبي، مع العلم أنّ هذه الأخيرة هي الأكثر التزاماً بتطبيق المواصفات البيئية من حيث المبدأ».

وأضاف: «نحن في لبنان نتأثر من هذا المشهد العالمي ولسنا جزءاً مؤثراً. لبنان متأثر إذاً، ولكنه يمكن أن يؤثر في بيئته، على صعيد معالجة التصحر والمحافظة على الغابات والمياه الجوفية. أهداف هذه الورشة هي اقتصادية وصحية وبيئية. والمطلوب هو خفض كمية استخدام الطاقة وتنويع مصادرها. وبعد تجارب حصلت في قطاعات صناعية وزراعية، توصلنا إلى تخفيض الكلفة بتخفيض كلفة الطاقة، وهذا عامل مشجع للصناعة».

ولفت إلى أنّ الاقتصاد اللبناني «يعاني من ارتفاع سعر الإرض والطاقة واليد العاملة، فضلاً عن استيراد المواد الأولية من الخارج. فإذا توصلنا الى خفض كلفة الطاقة، ولو بجزء نسبي، نساعد على الإنتاج. ويبقى أن نطور مصادر الطاقة البديلة كالهواء وهذا مشروع يعمل عليه في عكار والهرمل».

وشدّد الحاج حسن على «أهمية اعتماد مفهوم التنمية المستدامة بمعنى الاستخدام المتوازن للموارد والترشيد والتخفيض النسبي للاستهلاك مع محاولة للعقلنة في استخدام الموارد من خلال تبني سياسة تحفيزية تقوم مؤسسة ليبنور بتطبيق شق المواصفات والمقاييس منها، ومعهد البحوث الصناعية بدور البحث العلمي والفحوص المخبرية، والمركز اللبناني لحفظ الطاقة بترشيد الاستهلاك، على أمل أن نحقق نسبة الـ 12 في المئة التي حدّدتها الدولة في اعتمادها على الطاقة المتجددة، بما يضمن المصلحة الوطنية لجميع اللبنانيين».

ثم انطلقت ورشة العمل بعرض لمشروع ISO MENA STAR من قبل مدير المشروع رئيس مصلحة الخدمات في ليبنور محمد شمص، ثم عرض للخبير الدولي لوران أرنو وكل من الدكتور بسام جوني وجوزف شتى والدكتور رامي شدياق والدكتور عماد الحاج شحادة.

تظاهرة حاشدة للعمّال في عيدهم بوسط بيروت: للقضاء على الفساد وإقرار الحقوق

احتفل عمال لبنان بعيد العمال العالمي، بتظاهرة حاشدة بدعوة من اللقاء النقابي التشاوري والمركز النقابي الديمقراطي المستقل والحزب الشيوعي، ضمت إلى العمال أساتذة وموظفين ومتعاقدين وأجراء ومجموعات من الحراك الشعبي وعمال وعاملات الخدمة المنزلية من عدد من الدول الأجنبية، ورفعت شعارات من أجل تحقيق دولة الرعاية الاجتماعية ومن أجل الحقوق في العلم والعمل والرعاية الصحية والاجتماعية ومن اجل القضاء على الفساد والرشوة ونهب المال العام ومن أجل التغيير الديمقراطي والسلم الأهلي، ومن أجل سلسلة رتب ورواتب عادلة معدلة وحماية الحريات النقابية وإقرار حقّ التنظيم النقابي لموظفي القطاع العام.

انطلقت التظاهرة من أمام مقرّ الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في الكولا، قبل ظهر الأحد، باتجاه وسط بيروت مروراً بكورنيش المزرعة، ثكنة الحلو، مار الياس، ساحة الشهداء وسط إجراءات أمنية مشدّدة.

وفي وسط المدينة، أقيم احتفال خطابي بدأ بالنشيد الوطني ثم ألقى رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين كاسترو عبدالله كلمة شدّد فيها على «حقّ الشباب في العلم والعمل، من أجل حقوق الفلاحين والعمال الزراعيين، من أجل الأجر المتساوي للعمل المتساوي وإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة في القوانين اللبنانية، من أجل إلغاء قانون الايجارات التهجيري الأسود، وإقرار خطة تستند إلى حق السكن، من أجل حق المتقاعدين وكل العاملين بالقطاع العام والمصالح المستقلة بالتقاعد والضمان الاجتماعي والصحة والتعليم والماء والكهرباء والنقل والسكن والخدمات العامة والتغطية الصحية الشاملة، من أجل تحسين نوعية التعليم الرسمي العام والمهني والجامعي وتعديل مناهج الجامعة اللبنانية ومناهج التعليم ما دون الجامعي».

ثم تحدثت بهية بعلبكي باسم «التيار النقابي المستقل»، مشدّدة على «محاربة الفساد والمفسدين الذين جعلوا لبناننا بلد العلم والإشعاع مزبلة الشرق كل ما فيه غير مطابق إلا لمواصفات الفساد والمفسدين لطمع جشع الوقحين الذين لا تهمهم إلا المحاصصة ونهب مقدرات الدولة».

وتحدثت النيبالية روجامايا ليمبو باسم العمال والعاملات الأجانب قائلة: «اخترنا وأخذنا القرار بالمشي مع العمال اللبنانيين للمطالبة بالتوقيع على اتفاقية منظمة العمل الدولية عن العمل اللائق لعمال الخدمة المنزلية، الاتفاقية 189 لأننا نواجه نفس ظروف الحياة والمشاكل ونعاني مثل العمال اللبنانيين، لدينا كلنا حقوق».

وتحدث وديع الأسمر من حملة «طلعت ريحتكم»، داعياً «إلى الوحدة ومواجهة خلافاتنا». وحيت رئيس اتحاد المقعدين اللبنانيين سيلفانا اللقيس، «هذا المشهد المتنوع والموحد حول غاية واحدة وهي العدالة الاجتماعية»، داعية إلى تكريسه في الانتخابات البلدية.

وتحدث الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني حنا غريب فقال: «نحتفل اليوم بمناسبة الأول من أيار مثلما يحتفل العالم أجمع بعيد العمال العالمي، عهداً ووفاء للذين كتبوا بدمائهم وتضحياتهم ولادة هذا العيد في شيكاغو من رحم المعاناة والظلم والاستثمار، فإلى شهدائنا شهداء الطبقة العاملة اللبنانية، شهداء شركة الريجي ومزارعي التبغ ومعمل غندور والحركة الطلابية وإلى شهيد الدفاع عن حقوق صيادي الأسماك معروف سعد».

وأضاف: «نتابع المسيرة ونحن أكثر تماسكاً ووحدة، وحدة مبنية على ما أنجزه مؤتمرنا الحادي عشر من تعميق للتجربة الديمقراطية التي أعطته مكانة ورفعة جعلته مثالاً يحتذى في رفض الوراثة السياسية والتعيين، وفي التطلع نحو المستقبل بالتجديد والتغيير. نتابع المسيرة من أجل بناء دولة مدنية، دولة علمانية ديمقراطية، دولة مقاومة ودولة للرعاية الاجتماعية».

وتابع: «إنه الشعار الذي حدّدنا من خلاله موقع حزبنا السياسي المستقل، عليه بنينا في السابق ولسوف نبني اليوم مدماكاً فوق مدماك، وبقدر ما نتمكن من ترجمة برنامجنا بأدق تفاصيله حول مجمل مواصفات هذه الدولة التي نريد، وبقدر ما ننجح في صياغة الخطة السياسية التنفيذية لهذا البرنامج ووضعها موضع التنفيذ، تتوهج هذه الاستقلالية وتتظهر ويسطع نورها ليضيء الطريق أمامنا وأمام شعبنا كي يتخلص من هذه الدولة الفاشلة الطائفية والمذهبية، متوسلين في ذلك توحيد النضال الوطني والنقابي للطبقة العاملة بكل مكوناتها».

وختم غريب: «من هذا الموقع السياسي المستقل، يخوض حزبنا الانتخابات البلدية على أساس سياسي تنموي في المدن الرئيسية والبلدات كافة ضدّ القوى الطبقية المهيمنة، والثنائيات الطائفية المختلفة، تعبيراً عن المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحيوية للفئات الشعبية التي نسعى إلى تمثيلها».

ودعا أمين سرّ لجنة الدفاع عن المستأجرين في طرابلس والمينا حسين مواكي إلى «تصحيح الأجور وإقرار السلم المتحرك له». كما طالب بـ«تعزيز التعليم الرسمي بجميع مراحله وتعزيز دور الجامعة الوطنية والتعليم المهني ومراقبة وتخفيض الأقساط في المدارس الخاصة والجامعات، تحسين وضع المزارعين والعاملين في الزراعة ودعم هذا القطاع وتوفير الإرشاد والادوية والعمل لتسويق المواسم، تأمين حق التنظيم النقابي في القطاعين العام والخاص ووقف التدخلات في العمل النقابي من القوى السياسية والطائفية، وتطبيق الاتفاقية 87 وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق العمال والمستخدمين».

وختم: «مدعوون للدفاع عن لقمة العيش والحرية ولإنشاء النقابات المستقلة من أجل الدفاع عن حقوقنا وحماية مصالحنا على أساس مستقل وديمقراطي».

بيانات تهنئة

وفي سياق متصل، هنأت إدارة النقابات والمهن الحرة في حركة الناصريين المستقلين المرابطون في بيان، «العمال والمزارعين والموظفين وجنود لبنان بمناسبة الأول من أيار».

وأكدت على «أهمية العامل بمختلف القطاعات الخاصة والعامة كونه المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية والادارية»، مثمنة «دور جميع القطاعات العمالية».

كما هنأت «رابطة الشغيلة» و«تيار العروبة للمقاومة والعدالة الاجتماعية وكوادرهما»، لمناسبة عيد العمال في الأول من أيار عمال لبنان والعرب والعالم، داعين الشعب اللبناني بكل فئاته الى «التوحد لخوض النضال الاجتماعي والسياسي ضد السياسات الرأسمالية المتوحشة لإسقاطها وتغييرها لصالح اعتماد سياسات تقوم على تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، والعمل على استرداد اموال اللبنانيين المنهوبة نتيجة الفساد والتي تكفي لتلبية جميع المطالب المحقة».

قزي يُطالب بتثبيت العاملين في إدارة الجامعة اللبنانية

أصدرت وزارة العمل أمس بياناً جاء فيه: «تلقت وزارة العمل شكاوى بصرف تعسفي من قبل عمال يعملون لدى الشركات التالية: كوكا كولا، كمال غلاييني، سنتر هاي تكينكال كار، هيلدا ترايسينغ كومباني، اي. بي. كيو للاعشاب، مليتس، السلطان، جمعية إنقاذ الطفل الدولية، جمعية المساعدات النروجية «NPA»، رهبانية الإخوة الأصاغر الكبوشيين (المدرسة الكبوشية)، وشركة هوك لخدمات الحماية.

وبناء على هذه الشكاوى تدخلت وزارة العمل للحفاظ على حقوق العمال والقيام بوساطة اذا دعت الحاجة.

من جهة ثانية، استقبل وزير العمل سجعان قزي، وفداً من العاملين في إدارة الجامعة اللبنانية، أطلعه على أوضاع العاملين. وطالب بأن يقرّ مجلس الوزراء تثبيتهم.

نظم لقاء مع الإعلاميين حول زيارة المكسيك

زمكحل: إبداعنا أعظم ثروة لدينا

نظم تجمع رجال الأعمال اللبنانيين برئاسة الدكتور فؤاد زمكحل، في مطعم «لومايون» ـ الأشرفية، لقاء مع الإعلاميين وأعضاء الوفد الذي زار المكسيك برئاسته، في حضور السفير المكسيكي خيمي غارسيا أمارال، نقيبي الصحافة عوني الكعكي والمحرّرين الياس عون، مديرة «الوكالة الوطنية للإعلام» لور سليمان، رئيس تجمُّع رجال الأعمال اللبنانيين في فرنسا أنطوان منسى، ورؤساء تحرير صحف ومجلات، وصحافيين اقتصاديين.

بداية، تحدث زمكحل عن زيارة الوفد إلى المكسيك، وزيارته المؤسسات العامة والحكومية، خاصة وزارة الاقتصاد ووزارتي الشؤون الخارجية والصحة، وكذلك مع وكالة الاستثمار PROMEXICO ومجلس التجارية الاستثمار الخارجي COMCE، ووكالة السياحة والعقارات FONATUR ووكالة التعاون الدولي AMEXCID.

وقال زمكحل: «أما في ما يتعلق بالسوق والاقتصاد المكسيكي، فأستطيع أن أقول لكم إننا كنا جميعاً معجبين بهذه السوق الضخمة المؤلفة من 120 مليون نسمة، وبإمكاناتها من حيث الطلب والتطور والنمو في جميع المجالات. من الواضح أنّ السلطات والقطاع العام المكسيكي قد أجروا إصلاحات اقتصادية لتعزيز تنمية القطاع الخاص، ولجذب المستثمرين وبناء نمو منتظم وثابت. إنهم يسعون لاستقبال وتشجيع كبار رجال الأعمال وأصحاب المشاريع والمستثمرين من مختلف أنحاء العالم، وخصوصاً اللبنانيين بهدف خلق شراكات مع نظرائهم المكسيكيين. إنّ أهداف السلطات ليست فقط مركزة على الموارد الطبيعية (النفط والغاز والمعادن) ولكن في الغالب على الانفتاح نحو القطاع الخاص، في مجال الخصخصة وبناء اقتصاد مختلط مع تطوير مؤسسات القطاع الخاص على المستوى المحلي والدولي. من جهة أخرى، يتم إيلاء اهتمام خاص للموقع الجغرافي للمكسيك الذي ينبغي أن ينظر إليه على أنه بوابة مميزة لقارة أميركا اللاتينية، وخصوصا نحو الولايات المتحدة، وأهميته للتجارة والتبادل التجاري مع المنطقة المحيطة بها، للعب دور منصة اقتصادية كبيرة، ومن هنا تأتي الأهمية الكبيرة للسوق المشتركة لاتفاق المحيط الهادي الذي يقدم العديد من الميزات الضرائبية وغيرها من الفوائد للبلدان الأعضاء».

وأشار إلى أنّ «اجتماعاتنا مع القطاع الخاص أظهرت اهتماماً كبيراً في خلق شراكات تآزر، ومشاريع مشتركة مع رجال الأعمال اللبنانيين ليس فقط في المكسيك، ولكن خصوصاً للتنمية الدولية. تمّ تحديد علاقة رابح/رابح / WIN WIN بوضوح: إنّ رجال الأعمال اللبنانيين بحاجة إلى رجال الأعمال المكسيكيين للنمو والاستثمار والاستقرار في هذه السوق العظيمة لأميركا اللاتينية ذات النمو المتزايد. في حين يحتاج رجال الأعمال المكسيكيين إلى نظرائهم اللبنانيين للتطور في منطقة الشرق الأوسط وحتى على الصعيد الدولي بمساعدة الجالية اللبنانية الكبيرة الموزعة في جميع أنحاء العالم وذات التأثير الكبير».

أضاف: «كررنا بوضوح طوال اجتماعاتنا أنه سيكون من الصعب جداً أو حتى من المستحيل البدء بمشاريع جديدة جنينية في المكسيك (Start up) نظراً إلى المسافات الطويلة التي تفصل قارتينا ومعرفتنا وخبرتنا المحدودة في هذا السوق ولكن نحن مهتمون بشدة بهذا الاستثمار في رأس المال الشركات المحلية ذات الامكانات القوية، للعمل بالفعل في هذه السوق، ولخلق التآزر الإنتاجي ولدمج معرفتنا وخبرتنا مع هذه الشركات المربحة. وقد تم تشكيل لجنة ملاحقة وسيتم إرسال بشكل منتظم جميع العروض والفرص الاستثمارية في الشركات المكسيكية من جميع المناطق لدراستها بعمق».

وتابع: «من ناحية أخرى دعونا الشركات المكسيكية للاستثمار في رؤوس أموال الشركات اللبنانية ذات الإمكانات العالية والنمو المنتظم والتي يمكن أن تكون أيضا بمثابة منصة مثالية وبوابة لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها. لقد أكدنا أيضاً أنّ اقتصاداتنا ومعرفتنا ليست تنافسية لأنّ الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد متخصص مقارنة مع الاقتصاد المكسيكي الذي هو اقتصاد جماهيري. بعبارة أخرى، حدّدنا بشكل واضح علاقة تكامل لا علاقة تنافسية، في حين يجب تنفيذ التعاون المثمر والتآزر المنتج للنمو معاً. علينا أن نعمل معاً من أجل التطوير بشكل مستقل، مترابط أو مشترك. وخلال كل لقاءاتنا ذكرنا بأننا من أنصار الاقتصاد والأعمال الحرة، والإبداع، والتنمية الاقتصادية والتجارة بعيداً أي انتماء آخر. وأكدنا في اجتماعاتنا أن لبنان مؤلف من 4 ملايين نسمة وهو بالتأكيد من أصغر الدول في المنطقة وحتى في العالم، لكننا بلد صغير ذي إمكانات كبيرة وضخمة، نحن بلد صغير لديه رجال أعمال من الأنجح في العالم، بلد يتعامل مع أكبر الدول وأكبر القارات. إن أعظم ثروة لدينا لا تكمن في الأرقام أو في الكميات انما في الجودة والكفاءة والربحية، والإبداع، والدراية، والأفكار، وإدارة الأزمات، والتكيف السريع، وفي العديد من المزايا الأخرى المعروفة والمعترف بها في جميع أنحاء العالم».

وختم زمكحل: «إنّ هذه الرحلة كانت ناجحة جداً على جميع المستويات، وسيتبعها العديد من الوفود الأخرى أو زيارات مختلفة. ينبغي لكل رجل أعمال متابعة العلاقات الثابتة عن كثب والاستفادة منها والبناء مرتكزاً على البذور التي تمّ زرعها».

ثم قدم رئيس تجمع رجال الأعمال درعاً تقديرية للسفير المكسيكي، الذي ألقى كلمة شكر فيها زمكحل على ما قام به الوفد.

زمكحل متحدثاً خلال اللقاء

دبوسي يُطالب سلام بتمديد العمل ببرنامج دعم الصادرات

دبوسي ووفد المصدرين وأصحاب الشاحنات المبردة

طالب رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي، من خلال كتاب توجه فيه إلى رئيس الحكومة تمام سلام، إثر لقائه بوفود المصدرين الزراعيين وأصحاب الشاحنات المبردة التي أمت مكتبه في الغرفة، بـ«ضرورة تمديد العمل ببرنامج دعم الصادرات، واستمرار المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال»، بوضع آلية تطبيق البرنامج المتعلق بدعم تلك الصادرات لاسيما الزراعية منها، التي تتوسل الطرق البحرية، خصوصاً أنّ المرسوم رقم 2156 تاريخ 10 آب 2015 الصادر عن مجلس الوزراء، يقضي بمنح «ايدال» سلفة خزينة بقيمة 21 مليار ليرة، لدعم فارق كلفة تصدير الصادرات الزراعية والصناعية إلى الدول العربية».

وأشار دبوسي إلى «أنّ الكتاب الذي رفعناه إلى سلام، وسلسلة الإتصالات التي أجريناها بأمين عام مجلس الوزراء فؤاد فليفل، ورئيس مجلس إدارة ومدير عام مؤسسة «إيدال» نبيل عيتاني، إنما نريد أن نؤكد من خلال ذلك أن ملف الصادرات من صناعات غذائية ومنتجات زراعية، هو ملف وطني يشكل دعامة أساسية لبنية الاقتصاد، ويلعب دوراً حيوياً استثمارياً باتجاه تغذية المالية العامة، وإعطاء قوة دفع للعجلة الإقتصادية بكل مكوناتها».

وأضاف: «نقف كقطاع خاص دائما إلى جانب الدولة بكل وزاراتها ومؤسساتها وإداراتها، ونتعاون معها في مناخ من الشراكة ونتقاسم معها المسؤولية العامة».

وتابع: «نحن أمام استحقاق تمديد العمل بمرسوم دعم الصادرات، لأنّ الفترة التي حددها المرسوم المذكور لم تكن كافية، كما أنّ الظروف والأسباب والبواعث التي حملت على إقرار مرسوم الدعم لا زالت قائمة، ما يعني استتباعاً أنّ المصدرين اللبنانيين، يحتاجون إلى مدة زمنية أطول، تتيح أمامهم المجال لتأمين إستمرارية صادراتهم والحفاظ على أسواقهم العربية، دون أن تفوتنا الإشارة الى أننا على أبواب مواسم بطاطا عكار والكرز والخس وخلافها من المنتجات الزراعية، إضافة إلى الصادرات من الصناعة الغذائية».